جـــامعـــة علي لونيسي البليدة2
مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية
مجلة سوسيولوجيا الجريمة
للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الاجرامية
رقم الإيداع القانوني ر د م د: 2716-7976

معوقات استخدام الإحصاءات في الدراسات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية

Obstacles of Using Statistics in the Criminal and Social studies In Arab Countries

أ.د حويتي أحمد

قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2

ملخص

هدف المقال إلى تبيان معوقات استخدام الإحصاءات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية. وتأسيسا على ذلك يطرح هذا المقال التساؤلات الرئيسة التالية: هل تتوفر هذه الإحصاءات الكفيلة باجراء البحوث والدراسات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية؟، ومدى أهمية استخدام هذه الإحصاءات في تنفيذ هذه البحوث؟، وهل استخدامات الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية سليم ويمكن الإعتماد على نتائجه.

وقد خلص المقال إلى أنه رغم أهمية الإحصاءات الجنائية في وضع الخطط والإستراتيجيات للحد من الجرائم، إلا أن هناك صعوبة في الحصول على احصاءات جنائية متكاملة في الدول العربة، نتيجة اختلاف اساليب جمع البيانات الجنائية من دولة إلى أخري، ونتيجة اختلاف التعاريف للسلوك الإجرامي بين الدول العربية. كما أن الدراسات والبحوث العربية المنجزة سواء من قبل الباحثين أو طلاب الجامعات استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير(أو الماستر) أو الدكتوراه تعاني في العديد منها من سوء توظيف الأساليب الإحصائية، ومن ثم يصعب الإعتماد على نتائجها.

Abstract

The article aims to identify the obstacles that limit the use of statistics in the criminal and social studies in the Arabic countries. As a result, this article tries to explore the following questions: are there available official statistical data that can help us to caryout these criminal and social studies in the Arabic countries?, what is the importance of these statistics for executing these researches and studies?, is there any statistical abuse in dealing with these criminal and social studies?, and can we depende on its findings?.

The article concludes that despite the importance of these statistics in laying down programs and strategies for reducing the rate of crimes, there are still major difficulties for obtaining a sufficient and complete criminal statistics, due to the different methods of

criminal data collection, as well as to the different definitions of criminal behavior among the arab countries. In addition, most researches and studies, that were carried out by researchers and students in partial fulfillment of the requirements for their degrees of master or doctorate, are usually characterized by many statistical errors. Thus, generalization about crime trends based on such findings may not be accurate.

Keywords: criminal statistics, obstacles, social studies..

مقدمة

تلعب البحوث العلمية دورا هاما ورئيسا في تقدم الأمم وتحضرها. وتعول الدول المتقدمة كثيرا على البحث العلمي، وتنفق عليه الأموال الطائلة. كما تعمل هذه الدول جاهدة على توفير الإحصاءات وتصنيفها بشكل يمكن الإستفادة منها في رسم سياساتها الإجتماعية والإقتصادية والجنائية.

إن وضع الخطط والبرامج التي تحد من الجرائم وانتشارها لا يمكن وضعها بدقة إلا من خلال إحصاءات جنائية متكاملة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تتوفر هذه الإحصاءات الكفيلة بإجراء البحوث والدراسات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية؟ ومدى أهمية استخدام هذه الإحصاءات في تنفيذ هذه البحوث؟ وهل توظيف واستخدام الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية سليم ويمكن الإعتماد على نتائجه؟.

سيحاول هذا المقال الإجابة على هذه التساؤلات وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسة: الأول يتناول اشكالية توافر الإحصاءات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية. والثاني يناقش أهمية استخدام الإحصاءات في الدراسات الجنائية والإجتماعية. والمبحث الثالث يبحث في سوء توظيف الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية. وينتهي المقال بخلاصة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

المبحث الأول: إشكالية توافر الإحصاءات الجنائية والإجتماعية

في الواقع إن هناك الكثير من التساؤلات المنهجية التي تثار حول الإحصاءات الجنائية الرسمية سواء في الدول العربية أو في دول العالم الأخرى. وقد لخص مدير معهد هلسنكي لمنع الجريمة التابع للأمم المتحدة أهم الإشكالات الإحصائية في مقال بعنوان:

"Problems of U.N Survey of Crime and Crime Control". (Mtti Joutsen.1990)., على النحو التالي:

1- إن الجرائم المبلغ عنها التي تتضمنها الإحصاءات الجنائية الرسمية لا تمثل الجرائم التي تحدث فعلا في المجتمع.

2- إن الإحصاءات الجنائية الرسمية تصمم عادة لخدمة أغراض إدارية وليس لأغراض البحث الاحصائي الجنائي.

3- إن كثرة تغيير القوانين وتعديل أساليب جمع البيانات والإحصاءات الجنائية تجعل من المخاطرة إجراء دراسات مقارنة لمناطق وأزمنة مختلفة.

4- إن ما يظهر عادة في الإحصاءات الجنائية الرسمية هي الجرائم التقليدية ولا تتضمن بالضرورة الجرائم المستحدثة (كالجريمة المنظمة، وجرائم الفساد، وجرائم الإرهاب...إلخ).

ومما يؤكد أن هناك إشكالية حقيقية بخصوص عدم توافر الإحصاءات الجنائية حتى في الدول المتقدمة، ما توصلت إليه نتائج المسح الوطني للجريمة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أوضحت أن مجموع ما تسجله الشرطة من جرائم لا يتعدى ثلث الجرائم التي ترتكب فعلا.) .(Department of Justice. ,1986

ويعتقد " Savitz " أن الوضع الراهن للإحصاءات الجنائية الرسمية في دول العالم يجعل هذه الإحصاءات قاصرة عن تحديد حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع.(Leonard, Savitz. ,1982) .

وللتغلب على محدودية الإحصاءات الجنائية الرسمية فقد استحدثت أساليب عدة لتقدير حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع، والتغلب على مشكلة الأرقام السوداء (**Dark Numbers**) التي لا تصل إلى علم الشرطة. ومن بين هذه الأساليب أسلوب الدراسات المسحية التي تجري على ضحايا الجريمة كما ورد في مقال (Levine) بعنوان

" (James, . **The Potential for Crime Over –Reporting in Criminal Victimization Surveys**(1976, .Levine" وكذلك أسلوب الدراسات التي تقوم على الاعتراف الذاتي أو التقرير الذاتي (*) والتي شرحها "**Farrington**" في مقاله بعنوان **Self-Report of Deviant Behavior**"(David, Farrington ,1973)

إلى جانب إشكالية الإحصاءات الجنائية الرسمية في تقدير حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع، فإن هذه الإحصاءات تعتبر قاصرة أيضا في مجال الدراسات المقارنة، وذلك بسبب إختلاف التعاريف القانونية للسلوك الإجرامي بين الدول، واختلاف طرق التسجيل والقياس.

ولمعالجة هذا القصور في الدراسات الجنائية المقارنة يمكن اللجوء إلى تحليل إتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية محددة في كل بلد على حده، ومقارنة ذلك مع إتجاهات الجريمة في الدول الأخرى. وبذلك تكون المقارنة ليست بين معدلات الجريمة ولكن بين إتجاهات معدلات الجريمة لدول مختلفة خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني : أهمية إستخدام الإحصاءات في الدراسات الجنائية والإجتماعية

إن إستخدام الإحصاءات في الدراسات والبحوث الجنائية والإجتماعية يعد أكثر من ضرورة في الوقت الراهن، لأن التطور الذي يشهده العالم بخصوص تطور حجم الجريمة في بداية القرن الحادي والعشرين يستوجب الاستعانة بالإحصاءات لوضع الخطط والاستراتيجيات للحد من الجرائم، ولتمكين الأجهزة الأمنية من القيام بواجباتها على أحسن وجه.

ولتقدير حجم الجريمة وإتجاهاتها في المستقبل يتم عادة الاعتماد على مصادر متعددة من أهمها إحصاءات الشرطة والدرك الوطني والعدالة. وتقوم هذه الأجهزة بنشر هذه الإحصاءات في صورة إحصاءات جنائية يعتمد عليها في دراسة وتحليل ظاهرة الجريمة وإتجاهاتها في المستقبل. كما تعتمد تقارير الأمم المتحدة والدراسات الاستقصائية التي تجريها عن إتجاهات الجريمة في دول العالم عن البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء.

وقد أعدت الأمم المتحدة دليلا لتطوير إحصاءات العدالة الجنائية في الدول الأعضاء.(منظمة الأمم المتحدة ،1987). كما تقوم الأمم المتحدة الآن بحفظ وتطوير قاعدة بيانات عن إتجاهات الجريمة من واقع الدراسات الاستقصائية التي تجريها كل خمس سنوات بهدف توفير البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك لدعم قدرات هذه الدول على التعامل مع الجريمة تعاملا فعالا. ومن ثم يمكن استخدام إحصاءات الدراسات الاستقصائية للأمم المتحدة حول " إتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وإستراتيجيات منع الجريمة " (*) في رصد اتجاهات الجريمة.

وتأسيسا على ذلك فإن الإهتمام برصد وتحليل الإحصاءات الجنائية لم يعد مقتصرا على المستويات الوطنية فحسب، بل أصبح مطلبا دوليا يأتي في مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة التي أصدرت من خلال مجلسها الإقتصادي والإجتماعي قرارات عديدة تتعلق برصد إحصاءات الجرائم على مدار السنة في الدول الأعضاء. كما أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي قراره سنة 1984 الذي طالب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة العمل على جمع وحفظ إحصاءات الجرائم على المستوى الدولي وتطوير قاعدة بيانات دولية لإحصاءات نظام العدالة الجنائية. ولم تكتف

منظمة الأمم المتحدة بتلك القرارات، بل دعت الدول الأعضاء إلى العمل على حوسبة إحصاءات نظام العدالة الجنائية، وذلك من خلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في كراكاس عام 1980، حيث صدر قرار يدعو إلى تطوير النظم المعلوماتية والإحصائية الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية، وتبع ذلك العديد من المساعي التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة ومنها:

-قرار حوسبة نظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء الصادر في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في ميلانو عام 1985.

-قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة الصادر في ماي 1986.

-التوصيات المتعلقة بشأن تطوير عمليات إدارة العدالة الجنائية فيما يتصل بحوسبة مشاكل السجون وتصنيف العقوبات.

-إدراج موضوع حوسبة أعمال العدالة الجنائية في أجندة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في القاهرة عام 1995.

-نشر دليل عملي بشأن استقصائات الضحايا أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 2010. ويشمل هذا الدليل مجموعة من المسائل المتعلقة بتخطيط وتنفيذ استقصاءات الإيذاء، وكيفية تحليل البيانات وعرضها وتفسيرها.

-إطلاق خطة أممية جديدة تمتد إلى غاية 2030، وترتكز أساسا على ربط مكافحة الإرهاب بتحقيق التنمية ومواجهة الفساد، وذلك من خلال دعم استقصاءات الأمم المتحدة بالمعلومات والبيانات الدقيقة والصحيحة من قبل الدول الأعضاء.

أما بخصوص الدول العربية، فيمكن إستخدام إستمارة الإحصاء الجنائي العربي التي تضم أكثر من 65 نوعا من أنواع الجرائم تم جمعها في 11 تصنيفيا رئيسيا للجرائم (*)كما يمكن الرجوع إلى المصادر الأولية للإحصاءات الجنائية العربية وهي الإحصاءات المسجلة في التقارير السنوية التي تصدرها وزارات الداخلية العرب. كما يمكن

(*)- **أنظر**: إستمارة الإحصائي الجنائي العربي.

الاستعانة بـ"الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية " (**) والتي تصدر عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

والسؤال المطروح هنا هو هل يمكن من واقع الإحصاءات الجنائية العربية المنشورة إجراء دراسات مقارنة أو دراسات للتنبؤ باتجاهات الجريمة في العالم العربي خلال العقد الحادي والعشرين مثل الدراسات الإحصائية التنبؤية التي تجري في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وبعبارة أخرى هل يمكن رصد المؤشرات العامة لحركة الجريمة في الدول العربية التي توضح مسار الجريمة وإتجاهاتها ؟

في الواقع أن الإحصاءات الجنائية العربية المنشورة لا تسمح بإجراء مثل هذه الدراسات التي تعتمد في التحليل الإحصائي على بيانات تفصيلية وسلاسل زمنية وإحصائية ممتدة لفترة طويلة من الزمن. ويرجع السبب في ذلك إلى أن عددا قليلا من الدول العربية التي تمد المكتب العربي لمكافحة الجريمة- المسؤول عن إصدار هذه الإحصائية السنوية-ببياناتها الجنائية.

أما على المستوى الدولي، فإن معظم الدول لا تستجيب لاستقصاءات الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية، وحتى الدول التي تستجيب تقوم بتقديم معلومات محدودة وإحصاءات ناقصة. وهذا ما أشارت إليه دراسة الأمم المتحدة الإستقصائية الحادية عشر لإتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية المقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر عام 2010، من أن معدل الإستجابة لإستقصاءات الأمم المتحدة ما يزال شديد الإنخفاض وخصوصا بين البلدان النامية.(منظمة الأمم المتحدة ،2005).

ومهما يكن من أمر، فإن ما توفره الإحصاءات من بيانات تساعد جهاز الشرطة كأحد الأجهزة الفاعلة في نظام العدالة الجنائية على تحديد نوعية الأدوات والوسائل التي ينبغي أن يستعملها في مكافحة الجريمة. كذلك فإن هذه الإحصاءات تعين على معرفة التوجه المستقبلي لإتجاهات نمط محدد من الإجرام وطرق ارتكابها وضحاياها ومسارح ارتكابها وكل ما يتصل بها، حيث تعين الجهات الأمنية في رسم خريطة طريق أو وضع خطط العمل الملائمة لوقف هذا النمط من الإجرام وحماية الضحايا ووضع التدابير والإجراءات المناسبة لوقف نمو هذا الإجرام. إن

(**)- **أنظر**: على سبيل المثال الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لعام 1996، حيث شاركت في هذه النشرة الإحصائية 14 دولة من أصل 22 دولة. ويمكن الرجوع إلى الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية للسنوات (1997-2019).

الإحصاءات تستطيع أن تعطي خريطة تفصيلية تمكن هذه الأجهزة من رسم خططها القصيرة وبرامج عملها المنعية والكشفية، بل توفر فرصا لوضع استراتيجية بعيدة المدى.

المبحث الثالث : توظيف الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية

يعد من الضروري الاعتماد على الإحصاءات التي توفرها الدول أو الجهات المعنية في رصد الظواهر الاجتماعية والجنائية في أي مجتمع.

وطالما أن الأبحاث الاجتماعية والجنائية غالبا ما تتوصل إلى معطيات رقمية ذات دلالة حول بعض الظواهر (كظاهرة الطلاق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ظاهرة الإنتحار وظاهرة الإدمان على المخدرات ...إلخ)، يرى الباحث الاجتماعي نفسه مضطرا لمعالجة هذه البيانات بالشكل العلمي الذي يؤمن له أقصى الاستفادة من مضامينها. لذلك يلجأ الباحث الاجتماعي إلى علم الإحصاء، لأن الإحصاء يحول الأرقام إلى وضعيات تجعل إمكانية الاستفادة منها أسهل وأسرع وتسهل الولوج إلى خصائص ومميزات الظاهرة المدرسة.

وأولى الدراسات الاجتماعية النموذجية دراسة ظاهرة الإنتحار التي قام بها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (**Emile Durkheim**)(Emile Durkheim,1951) مطلع القرن الماضي تستند إلى الإحصاء. ومنذ ذلك الوقت أصبح لا يخلو أي بحث إجتماعي نفسي تربوي أكاديمي من الجداول الإحصائية والنسب المئوية والمتوسطات وعلاقات الارتباط إلى ما هنالك من الأساليب الخاصة بعلم الإحصاء.

وعليه، فإن الإحصاء يؤدي دورا بارزا عند المشتغلين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في فهم السلوك البشري، الذي يستدل عليه من خلال البيانات الإحصائية المحصل عليها بإستخدام المقاييس الإحصائية التي تناسب هذا السلوك.

ومن المعلوم أن نتائج التحليلات الإحصائية للإحصاءات يعتمد عليها اعتمادا كبيرا في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولذلك فإنه لكي يكون القرار سليما ودقيقا فإن التحليلات الإحصائية يجب ان تكون صادقة وصحيحة.

ورغم أهمية توظيف الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية، إلا أن هناك إمكانية إساءة توظيفه وقد يتبادر إلى الأذهان بان الإحصاء علم لا يمكن الكذب أو الغش به أو إساءة إستخدامه كما هو الحال حين يقال بأن

الكمبيوتر لا يخطئ، ولكن الحقيقة أن الإحصاء، أداة مثل الكمبيوتر، والأداة يمكن إحسان استخدامها كما يمكن إساءة استخدامها.

ومن الأمثلة الشهيرة على إساءة توظيف الإحصاء قضية العالم المشهور سيرل بيروت « **Cyril Burt** » في موضوع الذكاء (**Intelligence**). كما عرض كامبل «**Compbelle**» مثالا مشهورا على كيفية إساءة استخدام الإحصاء والخطورة المترتبة على هذا الاستخدام، وذلك في مثاله عن الإحصاءات الخاصة بسيارة الفولفو (**Volvo**) السويدية. (زايد الحارثي،،1998).كما أشار تقرير الجمعية الأمريكية لعم النفس عام 1997 بخصوص دراسة الاستنتاجات الإحصائية في بحوث العلوم الاجتماعية، أن بعض الباحثين يسيئون استخدام الإحصاء مثل إختبار الدلالة (**Significance Testing**)، الفرضية الصفرية (**Null Hypothesis**). وأن هذا الاستخدام السيئ يترتب عليه تعميمات خاطئة (زايد الحارثي،،1998). (**False Conclusions**).

وقد تبين أن الأخطاء الإحصائية كثيرة في مجال الدعايات السياسية والتجارية الواردة في الصحف والمجلات بصفة عامة، وفي الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة. ومن ثم فإن الأبحاث العلمية في الوطن العربي يجب الوقوف عندها كثيرا ليس لنقص الإمكانات والكوادر فحسب، ولكن لعدم الدقة في تصميمات البحوث وما يرافقها من أخطاء في توظيف الإحصاء ومعالجة البيانات الإحصائية.

وإذا كان من الممكن الحديث عن جوانب كثيرة من الأخطاء المرتكبة في تصميمات هذه البحوث كتساؤلات الدراسة وفرضياتها وإستخراج العينة والأساليب الإحصائية...إلخ، إلا أنني سأقتصر هنا على مناقشة قضية إساءة استخدام الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية.

ويمكن القول هنا ومن خلال خبرتي كأستاذ جامعي وباحث، أشرفت وناقشت العديد من الرسائل العلمية (رسائل الماجستير والدكتوراه)، وأطلعت وحكمت العديد من الأبحاث المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية والجنائية، أن الأخطاء التي تتعلق باستخدامات الإحصاء في معالجة البيانات الإحصائية أكثر من أن تحصى. وتعتبر البحوث والدراسات السابقة في مجال تقويم الجانب الإحصائي في البحوث والدراسات الاجتماعية أحد المصادر المباشرة لإعطاء تصور عن واقع تحليل البينات الإحصائية وجوانب القصور فيها.

ونعرض فيما يلي إلى نماذج من هذه الدراسات التي تصدت إلى تقويم الجوانب الإحصائية في بعض الدراسات الاجتماعية والجنائية المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية بصفة عامة، والدراسات الأكاديمية التي ينفذها الطلاب في الجامعات بصفة خاصة.

1- **دراسة الصياد** بعنوان " النماذج الإحصائية في البحث التربوي النفسي العربي بين ماهو قائم وما يجب أن يكون ".(عبد العاطي أحمد، الصياد.،1985).

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الواقع الاحصائي لمجموعة من الدراسات والبحوث في مجال البحث التربوي والنفسي العربي. وقد طبقت الدراسة على عينة من الدراسات والبحوث التي نشرت في الدوريات والمجلات العلمية التي تصدر في العالم العربي. وقد بلغ عددها 31 دورية ومجلة، وجد بها 42 بحثا تربويا ونفسيا. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها ما يلي:

أ- إن هناك 154 إستخداما للنماذج الإحصائية 99 استخداما منها غير مناسب بنسبة 64% تقريبا.

ب- إن الباحثين النفسيين أكثر خطأ في إستخدام النماذج الإحصائية من التربويين.

ج- إن هناك أزمة في إستخدامات النماذج الإحصائية في البحث التربوي والنفسي العربي. وهذه الأزمة لا تتمثل فقط في إنعدام استخدام النماذج الأكثر ملائمة لطبيعة الظاهرة النفسية التربوية ولكن الأزمة تتمثل أيضا في إستخدام ماهو شائع يتم بصورة غير مناسبة.

2)- **دراسة العجلان** بعنوان " دراسة تقويمية للأساليب الإحصائية المستخدمة في رسائل الماجستير بكلية التربية جامعة أم القرى ".(العجلان، وفتحية محمد عبد الله.، 1410 هـ).

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في بحوث الماجستير التي تمت مناقشتها في أقسام كلية التربية بجامعة أم القرى عام 1408هـ.وقد إشتملت عينة الدراسة على 62 رسالة والتي استخدمت بعض الأساليب الإحصائية المعينة. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها ما يلي:

أ- إختبار " ت " استخدم 106 مرة منها 61 غير مناسب بنسبة 57.5%.

ب- إختبار كأي تربيع استخدم 82 مرة منها 51 غير مناسب بنسبة 62%.

ج- تحليل التباين الأحادي والثنائي استخدم 49 مرة منها 36 غير مناسب بنسبة 73.5%.

د- إن أهم الأخطاء الشائعة التي ترتكب عند استخدام الأساليب الإحصائية تعود إلى المتغيرات بنسبة 30.7%، وحجم العينة ونوع المتغيرات معا بنسبة 38.4%، ونوع التصميم بنسبة 3.4%.

3)- **دراسة النجار** بعنوان " دراسة تقويمية مقارنة للأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات في رسائل الماجستير في كل من كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض.(عبد الله عمر، النجار ،1411 هـ).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نوعية الأساليب الإحصائية التي استخدمت في رسائل الماجستير في كلا الكليتين. كما حاولت التعرف على أسباب عدم مناسبة الأسلوب الإحصائي لبيانات البحث موضع الدراسة. وقد شملت عينة الدراسة 177 رسالة ماجستير من كلا الكليتين. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- إن أكثر الأساليب الإحصائية شيوعا هو إختبار كأي تربيع في كلا الكليتين.

ب- إن أكثر أسباب الاستخدام غير المناسب للأساليب الإحصائية في كلا الكليتين إنما يعود إلى عدم ملائمة مستوى القياس للأسلوب الإحصائي المستخدم، حيث بلغ 1672 مرة بنسبة 61.4% من الاستخدام غير المناسب في كلية التربية جامعة أم القرى، و 718 مرة بنسبة 63.5% من الاستخدام غير المناسب في كلية التربية جامعة الملك سعود.

4- **دراسة حويتي** بعنوان " المسائل المنهجية في الرسائل العلمية: دراسة تقويمية لرسائل الماجستير المجازة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب".(أحمد، حويتي،،2015). وتستهدف هذه الدراسة تقويم الجوانب المنهجية لرسائل الماجستير المجازة من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب[*] وعددها 354 رسالة وذلك للتأكد من مدى إلتزامها بأصول وقواعد البحث العلمي وشروطه المنهجية. ويمكن حصر أهداف هذه الدراسة في الآتي:

أ- التعرف على طبيعة الموضوعات المدروسة، ومدى تلبيتها لاهتمامات وإحتياجات الأجهزة الأمنية.

ب- الوقوف على كفاءة الرسائل العلمية المجازة من حيث التزامها بالشروط المنهجية.

ج- التعرف على مدى ملائمة الأساليب الإحصائية المستخدمة للمواضيع المدرسة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

[*] - أجريت هذه الدراسة على رسائل الماجستير التي أجازها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب خلال فترة 10 سنوات والمسلمة إلى المكتبة الأمنية وعددها 345 رسالة. علما أن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب قد تحول إلى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ثم تحولت هذه الأخيرة إلى ما يعرف الآن بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ومقرها الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أ. إن جميع الرسائل قد تناولت قضايا أمنية ولم تخرج عن الميدان الأمني بمفهومه الشامل.

ب. أظهرت الدراسة أن موضوعات الوقاية ومكافحة الجريمة أتت على رأس قائمة الموضوعات التي بحثتها رسائل الماجستير بحجم 59 رسالة (17.2%)، ثم تأتي موضوعات العدالة والسياسة والتشريع الجنائي الإسلامي في المرتبة الثانية بحجم 50 رسالة (14.5%) بينما إحتلت المرتبة الثالثة الموضوعات التي تتعلق بجنوح الأحداث والوقاية من الإنحراف والمؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة بحجم 42 رسالة (12.2%).

ج. إن الدراسات المقارنة والدراسات التجريبية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع الرسائل المجازة من المركز، بحيث لا تتعدى نسبة الدراسات المقارنة 3.7% ونسبة الدراسات التجريبية 0.5%.

د. إن نسبة توظيف الأساليب الإحصائية في رسائل الماجستير جاء منخفضا، وحتى الرسائل التي استخدمت الأساليب الإحصائية 65% منها تم بصورة غير مناسبة.

5- **دراسة نور** بعنوان" تقويم استخدامات إختبار كأي تربيع في رسائل الماجستير بكلية التربية جامعة أم القرى ".(رجاء محمد أحمد، نور ،1413 هـ.).

حاولت هذه الدراسة التعرف على إستخدامات إختبار كأي تربيع في رسائل الماجستير لكلية التربية بجامعة أم القرى، ومن ثم الكشف عن الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند إستخدامهم لإختبار كأي تربيع لتحليل البيانات الإحصائية. وقد كانت عينة الدراسة عبارة عن 58 رسالة ماجستير. وأسفرت الدراسة في النهابة عن بعض النتائج أهمها:

أ. إن نسبة الاستخدامات غير الجيدة بلغت 68%.

ب. وقع الباحثون المستخدمون لإختبار كاي تربيع في خطأ التصنيف، وخطأ حساب قيمة كاي، وخطأ تحديد درجات الحرية، وخطأ تفسير الدلالة لقيمة كأي(*).

6- **دراسة العقل** بعنوان " تصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة ذات القبلي والبعدي والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات هذا التصميم في كل من كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض".(عبد الرحمن عبد العزيز، العقل.،1417هـ).

(*)- هذه الأخطاء تعتبر من ضمن الأخطاء التسعة التي حددها كل من لويس وبارك (**Lewis et Barke**) في كتابهما. كما أشارا إلى الأثر السلبي لهذه الأخطاء على نتائج البحوث والدراسات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقويم واقع الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات تصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة ذات الإختبار القبلي والبعدي المستخدم في رسائل الماجستير. ويشتمل مجتمع الدراسة على 28 رسالة من كلا الكليتين. وقد خلصت الدراسة إلى:

أ. إن الأسلوب الإحصائي الأكثر شيوعا والمستخدم في تحليل بيانات تصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة ذات الإختبار القبلي والبعدي المستخدم في الرسائل هو إختبار "ت" حيث بلغت نسبة استخدامه 14.3% استخداما مناسبا، و 50% استخداما غير مناسب.

ب. إن مستوى الضبط للمجموعات الضابطة في الإختبار القبلي والبعدي منخفض في إحدى الكليتين ومنعدم في الثانية.

بعد عرض هذه البحوث والدراسات الخاصة بسوء استخدام الأساليب الإحصائية، ومن خلال تجارب وخبرات الباحث يمكن حصر أهم أسباب سوء التوظيفات الإحصائية إلى العوامل التالية:

1. المتغيرات (Variables):

وتتمثل في عدم تمكن بعض الباحثين من تحديد المتغيرات التي يراد من خلالها قياس الظاهرة تحديدا دقيقا.

2. الأسئلة (Questions):

على الرغم من أن كتب المنهجية قد قدمت شروحا وافية عن كيفية صياغة أسئلة البحث مثل (العساف، أحمد بدر، عبد الرحمن العيسوي، ذوقان عبيدات وآخرون)، إلا أن الكثير من الباحثين لا يستطيعون صياغة الأسئلة بطريقة صحيحة يمكن الاعتماد عليها والسؤال في البحث هو : ما يعبر عنه الباحث في علاقات أو متغيرات يستفسر عنها ويسعى للإجابة عليها في دراسته ".(عمار، بوحوش.،1990).

3. الفرضية (Hypothesis):

ويقصد بها هنا طريقة صياغة الفرضية وتحديدها تحديدا علميا. حيث أن الفرضية هي عبارة عن إجابة مؤقتة. ويبدو أن العديد من الدراسات لم توفق في صياغة الفرضيات بطريقة علمية سليمة بحيث يمكن تحديد الأسلوب الإحصاء المناسب. فمثلا بعض الدراسات تصوغ الفرضيات على شكل أسئلة، والأصل أن تصوغها في هيئة تقريرية، أو أن تكون الفرضية غير قابلة للقياس.

4. مستوى القياس (Level of Measurment):

من المعلوم أن هناك أربعة مستويات من القياس وهي:

أ- القياس الإسمي (**Nominal**)

ب- القياس الترتيبي (**Ordinal**)

ج- القياس الفئوي (**Interval**)

د- القياس النسبي (**Ratio**)

ومن المعلوم أيضا أن عدم ملائمة مستوى القياس للأسلوب الإحصائي يؤدي إلى أحد الأخطاءالإحصائية،حيث أن لكل مستوى من مستويات القياس عملياته الكمية الخاصة والتي ترتبط بأساليب إحصائية تلائمها.

5. نوع التصميم (Type of Design):

هناك عدة أنواع من التصميمات للبحوث التجريبية، ومن أهم هذه التصميمات:

أ. التجربة القبلية – البعدية بإستخدام مجموعة واحدة.

ب. التجربة البعدية بإستخدام مجموعتين إحداهما ضابطة والثانية تجريبية.

ت. التجربة القبلية- البعدية بإستخدام مجموعتين إحداهما ضابطة والثانية تجريبية.

ث. التجربة القبلية- البعدية باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين.

6. العينات (Samples):

والخطأ هنا لا يكمن في طريقة حساب الخطأ المعياري لمتوسطات العينات لمتوسطهم العام (متوسط المجتمع المأخوذ منه هذه العينات)، بإعتبار أن حجم الخطأ المعياري يمكن أن يتخذ دليلا على درجة تمثيل عينة ما للمجتمع الأصلي. ولكن الخطأ غالبا ما يكمن في حجم العينة وفي طريقة إختيار مفرداتها إختيارا صحيحا.

الخلاصة:

تشير تقارير الأمم المتحدة أن معدل الجريمة في دول العالم يزداد باستمرار، وقد يصبح معدل الجريمة في القرن الحادي والعشرين أكبر مما كان عليه في القرن الماضي، وأن ارتفاع معدل نمو السكان السريع قد يكون أحد أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في الوقت الراهن.

وللتصدي إلى هذه التحديات، يستوجب على الدول والأجهزة الأمنية والباحثين القيام بالبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، وذلك بهدف التحكم في الظاهرة الإجرامية وتتبع إتجاهاتها.

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي الاعتماد على الإحصاءات الجنائية الرسمية. ولكن الإشكال الذي يطرحه هذا المقال هو أن هذه الاحصاءات الجنائية الرسمية وخاصة في الدول العربية لا تمثل الجرائم الحقيقية التي تحدث فعلا في المجتمع .

وعليه، فإنه رغم الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الدول والأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم وإنتشارها، إلا أن الوضع الراهن للإحصائيات الجنائية الرسمية في الدول العربية ما يزال قاصرا عن تحديد حجم الجريمة الحقيقي في المجتمعات العربية، ومن ثم التحكم في إتجاهاتها المستقبلية. وتأسيسا على ما تقدم، فقد خلص هذا المقال إلى النتائج التالية:

1. صعوبة الحصول على إحصاءات جنائية متكاملة في الدولة العربية.
2. هناك إختلاف في أساليب جمع البيانات الجنائية من دولة إلى أخرى.
3. عدم إستجابة الدول العربية بشكل كاف سواء لإستقصاءات الأمم المتحدة أو لإستمارة الإحصاء الجنائي العربي.
4. الإحصاءات الجنائية العربية غالبا ما تظهر الجرائم التقليدية ولا تتضمن الجرائم المستحدثة.
5. الإحصائيات الجنائية الرسمية المتوفرة لا تساعد على إجراء الدراسات المقارنة بسبب إختلاف التعاريف للسلوك الإجرامي بين الدول العربية.
6. الدراسات والبحوث العربية المنجزة سواء من قبل الباحثين أو طلاب الجامعات إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير أو الدكتوراه تعاني في العديد منها من سوء توظيف الأساليب الإحصائية ومن ثم يصعب الإعتماد على نتائجها.

المراجع العربية:

1-بوحوش، عمار. دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية، 1990.

2-الحارثي، زايد. رؤية نقدية للتوظيفات الإحصائية في البحوث والدراسات الإجتماعية والجنائية. الكويت: جامعة الكويت، 1998.

3-حويتي، أحمد. المسائل المنهجية في الرسائل العلمية: دراسة تقويمية لرسائل الماجستير المجازة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

4-شعبة الأمم المتحدة الإحصائية. استبيان إستقصاء الأمم المتحدة الخامس عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية 1990-1994. فيينا، 1996.

5-الصياد، عبد العاطي أحمد. "النماذج الإحصائية في البحث التربوي والنفسي العربي بين ما هو قائم

وما يجب أن يكون". مجلة رسالة الخليج، 16، 1985.

6-العجلان، وفتيحة محمد عبد الله. "دراسة تقويمية للأساليب الإحصائية المستخدمة في رسائل الماجستير". جامعة أم القرى، 1410هـ.

7-العقل، عبد الرحمن عبد العزيز. "تصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة ذات الإختبار القبلي والبعدي والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات هذا التصميم في كل من كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض: دراسة تقويمية". رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1417هـ.

8-النجار، عبد الله عمر. "دراسة تقويمية مقارنة للأساليب الإحصاءية التي استخدمت في تحليل البيانات في رسائل الماجستير في كل من كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض". رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1411هـ.

9-نور، رجاء محمد أحمد. "تقويم استخدامات اختبار كاي تربيع في رسائل الماجستير بكلية التربية جامعة أم القرى". رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1413هـ.

10-محسن، عبد الحميد. اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.

11-المكتب العربي لمكافحة الجريمة. الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لعام 1996. بغداد: المكتب العربي لمكافحة الجريمة، 1998.

12-منظمة الأمم المتحدة. دليل تطوير إحصاءات العدالة الجنائية. 43، نيويورك، 1987.

13-منظمة الأمم المتحدة. استقصاء الأمم المتحدة الحادي عشر لإتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2005.

المراجع الأنجليزية:

1-Durkheim, Emile. Suicide: A Study in Sociology. Trans. By J.A. Spaulding. Free Press, The Macmillan Company, 1951.

2-Farrington, David. " Self-Reports of Deviant Behavior:Predictive and Statistical Tables" Journal of Criminal Law and Criminology, 64, 1973.

3-Levine, James. "The Potential for Crime Over-Reporting in Criminal Victimization Survey". Criminology, 14, 1976.

4-Mtti, Joutsen. "Problems of U.N. Survey of Crime and Crime control". 7-10 November, 1990.

5-Savitz, Leonard. "Official Statistics". Contemporary Criminology, NewYork, 1982.
6-United States. Department of Justic Statistics. Criminal Victimization in the United States. Washington DC. 1986.